اقتصاد

إضراب يشلّ مطارات ليبيا

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

تسبب إضراب عام في المطارات الليبية بسبب تأخر الرواتب في شل الحركة الجوية. وأعلنت النقابة العامة للنقل الجوي في ليبيا عن اضراب عام في كافة المطارات، اعتباراً من أمس الأحد، بسبب تأخر صرف رواتب العاملين في شركات المناولة والخدمات الأرضية مدة 26 شهراً، مشددة على أن الإضراب جاء بسبب عدم تنفيذ الوعود الحكومية بشأن صرف الأموال. وأشارت النقابة، في بيان لها، إلى أنه تم تعليق الرحلات الجوية الداخلية والخارجية من مطارات المنطقتين الشرقية والجنوبية، لافتة إلى استمرار الإضراب إلى حين تسوية أوضاع العاملين. وقال رئيس النقابة العامة للنقل الجوي عبد السلام التميمي، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إن «شركة طيران النفط المعنية بنقل عمال النفط إلى الحقول النفطية توقفت أيضاً بسبب تلكؤ الحكومة الجديدة بصرف الرواتب». وأضاف التميمي أن الرواتب المتأخرة لشركة الخدمات الأرضية تقدر بنحو 3,5 ملايين دينار (781,2 ألف دولار)، مؤكدا أن الشركة تعاني من خسائر مالية بسبب الحرب خلال السنوات الماضية وتوقف المطارات بسبب جائحة فيروس كورونا. وأشار إلى أنه جرت مشاورات مع وزارة المالية حول الرواتب المتأخرة، إلا أنه لم يتم التوصل إلى حل للأزمة بسبب عدم اعتماد موازنة 2021.

ويطالب الموظفون المضربون بتسوية جميع مستحقاتهم المالية، وإنقاذ الشركة المهددة بالإفلاس. وقال شعيب الشاعري، أحد الموظفين، في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد» إن هناك تردياً للأوضاع المالية للشركة وعدم صرف الرواتب، مشيراً إلى استمرار الإضراب حتى صرف المستحقات المالية. وقالت إدارة مطار معيتيقة، في بيان، إن اعتصام موظفي الشركة الليبية للمناولة والخدمات الأرضية بمطار معيتيقة، للمطالبة برواتبهم المتأخرة مدة 27 شهرا، «أوقف الخدمات لشركتي الليبية والأفريقية في كافة المطارات الليبية». وأضاف أن عودة حركة الطيران إلى طبيعتها تحتاج إلى استقرار أمني وسياسي في البلاد، فضلا عن إقامة خطة استثمارية لشركات الطيران من أجل إنقاذها من الإفلاس، لافتا إلى أن الطيران أضحى يقتصر على رحلات معدودة، منها تونس والأردن وتركيا ومؤخرًا مصر. وكان تقرير حديث لديوان المحاسبة الحكومي قد ذكر أن الشركة الليبية الأفريقية للطيران القابضة تعاني من خسائر مالية متلاحقة، محذراً من تعرضها للإفلاس في ظل استنزاف رأسمالها لعدم تحقيق إيرادات.

ووفق التقرير، فإن إيرادات الشركة خلال الفترة من 2013 إلى 2017 بلغت نحو 630 مليون دينار، بينما مصروفاتها وصلت إلى 2,5 مليار دينار، بخسائر 1,87 مليار دينار. وتتبع الشركة القابضة 6 شركات، تتمثل في الخطوط الجوية الليبية، والخطوط الأفريقية، والليبية للخدمات الأرضية، والليبية للتموين، والمتحدة للطيران، والشركة الليبية للهندسة وصيانة الطائرات.

(Getty)

تكدُّس السفن في الموانئ

تشتغل رافعات شاهقة لوقت إضافي لنقل حاويات ضخمة من سفن الشحن في ميناء يانيونغانغ، في سباق مع الزمن لمواكبة الطلبيات المتزايدة التي سببتها الجائحة وأدت لخنق قطاع الشحن في العالم. ومنذ نهاية العام الماضي، تتكدس السفن خارج المرافئ الغربية المثقلة بالأعباء، تاركة المصدرين الآسيويين يطالبون بإعادة الحاويات الفارغة اللازمة لإرسال شحنات أخرى، حسب وكالة فرانس برس. وتدفع الشركات في مرفأ يانيونغانغ، عاشر أكثر الموانئ ازدحاما في الصين، وفقًا لمجلس الشحن العالمي، بحاويات البضائع المخصصة لقطاع السكك الحديد لاستخدامها في مجال الخدمات البحرية، وتضع طلبات عاجلة لمرافئ جديدة وتعيد توجيه بعض الشحنات إلى المرافئ الصينية الأخرى.

لقطات

«توتال» تقرر البقاء في ميانمار

أعلنت مجموعة «توتال» النفطية الفرنسية، أنّها ستبقى في ميانمار رغم وقف مشاريعها وعمليات الحفر، مشيرة إلى أنّ هذه الخطوة جاءت من أجل ضمان سلامة طواقمها من موظفين ومسؤولين وتجنيبهم السجن والعمل القسري في البلد الذي شهد انقلاباً عسكرياً. وأضاف بويانيه أنّ هذا القرار لم يتخذ «للحفاظ على أرباحنا ولا لمواصلة دفع الضرائب للمجلس العسكري، بل لضمان سلامة طواقمنا من موظفين ومسؤولين وتجنيبهم السجن والعمل القسري، وقبل كلّ شيء لتجنب مزيد من تدهور الظروف المعيشية لهؤلاء السكان عبر قطع الكهرباء عن ملايين الأشخاص».

فرنسا تخفّض تقديراتها للنمو

أعلن وزير الاقتصاد الفرنسي، برونو لومير، انّ القيود الجديدة التي فرضت للحد من انتشار جائحة فيروس كورونا، دفعت الحكومة الفرنسية إلى تخفيض تقديراتها للنمو الاقتصادي إلى 5%، أي نقطة مئوية واحدة. وقال لومير للصحيفة الأسبوعية «لوجورنال دو ديمانش» إنّ «إغلاق المدارس و150 ألف متجر لا بدّ منه للحدّ من انتشار كورونا، لكنّ هذه الإجراءات سيكون لها تاثير على الاقتصاد الفرنسي» مضيفاً: «لهذا السبب سنخفض (تقديرات) نمونا من 6% إلى 5% في 2021». وكان إجمالي الناتج المحلي لفرنسا سجل انكماشاً نسبته 8,2% في 2020.

انتعاش النشاط اللوجستي الصيني

اظهرت نتائج بيانات أصدرها الاتحاد الصيني للوجستيات والمشتريات الصيني، انتعاش نشاط اللوجستيات في البلاد خلال مارس/ آذار الماضي، إذ يواصل اقتصاد الصين انتعاشه واكتساب مزيد من الزخم. وسجل مؤشر الأداء اللوجستي، الذي يتتبع حجم الأعمال، والطلبات الجديدة، والتوظيف، ودوران المخزون واستخدام المعدات، 52,7 في المائة الشهر الماضي، بزيادة 3,8 نقطة مئوية عن فبراير الماضي. و تشير القراءة فوق 50 في المائة إلى التوسع، بينما تشير إلى الانكماش فيما لو كانت اقل من 50 في المائة. واشار الاتحاد إلى زيادة زخم الانتعاش الاقتصادي في الصين.

الأردن والحاجة إلى الاستقرار

مصطفى عبد السلام

يعيش الأردن ظروفا اقتصادية صعبة لأسباب أبرزها تراجع النشاط الاقتصادي في السنوات الأخيرة مع زيادة الاضطرابات في المنطقة، خاصة في سورية والعراق، وتراجع المساعدات الخليجية، وزيادة الأعباء الكبيرة الملقاة على كاهل الموازنة والناتجة عن استضافة نحو 1,3 مليون لاجئ سوري، وانتشار الفساد والتهرب الضريبي وأعباء الدين العام. وزادت حدة الأزمة عقب تفشي كورونا، وما أفرزته الجائحة من تداعيات خطرة على الاقتصاد، خاصة من تراجع إيرادات قطاعات حيوية مثل تحويلات المغتربين والسياحة والاستثمارات المباشرة، وزيادة الإنفاق على القطاع الصحي ومعالجة تأثيرات الجائحة على المواطن وخطط تحفيز الاقتصاد. وحسب أحدث أرقام للبنك المركزي الأردني، فإن تحويلات المغتربين تراجعت 9,1% في 2020 لتصل إلى نحو 3,24 مليارات دولار. كما تهاوت إيرادات السياحة بسبب الحظر والإغلاقات المستمرة لاحتواء الفيروس، حيث هبط الدخل السياحي 76% ليصل إلى 1,4 مليار دولار. وامتدت التأثيرات إلى مؤشرات أخرى فقد تراجع احتياطي العملات الأجنبية، وانكمش الاقتصاد بنسبة 2,2%، وارتفع معدل البطالة إلى 24,7% في الربع الرابع من 2020، رغم أن الكثيرين يرون أن البطالة أعلى من ذلك بكثير، مع إغلاق الأنشطة وعودة آلاف العاملين من الخليج. وأسفرت الأزمة الاقتصادية التي تمر بها المملكة عن حدوث قفزات في أسعار السلع والخدمات لم يعد يتحملها المواطن، خاصة أنه صاحبَتها إجراءات تقشفية حادة من خفض في الدعم، وزيادة في أسعار المشتقات البترولية، ورفع الضرائب وفواتير الخدمات مثل الكهرباء والمياه. كما ساهم خضوع الحكومات المتعاقبة لابتزازات صندوق النقد الدولي، خاصة المتعلقة بزيادة الأسعار بما فيها السلع الغذائية كرغيف الخبز في زيادة حنق المواطن عليها. وللتغلب على الأزمة الاقتصادية لجأت الحكومة تارة إلى سياسة التوسع في الاقتراض الخارجي الذي بات يرهق الموازنة والمواطن معا، خاصة أن الحكومة لجأت لجيب المواطن لتعويض نقص الإيرادات وسداد أعباء الديون، كما لجأت السلطة إلى سياسة تدوير الحكومات واستبدال أعضائها بآخرين من وقت لآخر لامتصاص السخط الشعبي ضد قفزات الأسعار وتفاقم أزمات الفقر والبطالة والفساد المستشري. الأردن بحاجة إلى استقرار أكثر من أي وقت مضى ليعبر أزمته الاقتصادية الحادة، خاصة أنه بلد محدود الموارد، ويعيش على إيرادات تأتي معظمها من أنشطة الخدمات مثل السياحة والتحويلات والمساعدات والاستثمارات، وهي أمور بحاجة إلى استقرار سياسي وأمني واقتصادي.

العراق يأمل بانحسار الأزمة المالية بعد ارتفاع إيرادات النفط

بغداد ـ **أكثم سيف الدين**

أظهرت بيانات صادرة عن وزارة النفط العراقية، أمس الأحد، تحقيق إيرادات بقيمة 5,7 مليارات دولار في مارس/آذار الماضي، مقابل نحو 5 مليارات دولار في فبراير/شباط الماضي. وبذلك تكون إيرادات العراق من تصدير النفط قد ارتفعت بنسبة 14%، على أساس شهري، خلال مارس/آذار، وسط آمال بمواصلة أسعار الخام على استقرارها عالمياً، للمساعدة في انحسار الأزمة المالية التي تشهدها الدولة الغنية بالنفط. وأشارت الوزارة، في بيان، إلى أنّها تبذل جهوداً لزيادة نسب التصدير، ضمن استراتيجيتها لتجاوز الأزمة المالية. ويمرّ العراق بصعوبات مالية حادة لم يستطع الخروج منها، منذ انخفاض أسعار النفط عالمياً في 2014. وتفاقمت الأزمة مع انتشار جائحة فيروس كورونا، مطلع العام الماضي، فضلاً عن انتشار الفساد في مؤسسات الدولة.

وذكرت الوزارة أنّ كمية الصادرات من النفط الخام، خلال مارس/آذار، بلغت نحو 91,3 مليون برميل، منها حوالي 88,2 مليون برميل من حقول وسط وجنوب العراق، لافتة إلى أنّ معدل الصادرات اليومية بلغ حوالي 2,94 مليون برميل، فيما بلغ معدل سعر البرميل الواحد نحو 63,3 دولاراً. وقال عضو البرلمان العراقي، عامر الفايز، في تصريحات صحافية: «على الحكومة اتخاذ خطوات صحيحة لتجاوز الأزمة المالية، بعدما تحققت زيادات في إيرادات النفط، وأن تتخذ قرارات برفع سعر الدينار العراقي، وإعادته إلى ما كان عليه في السابق، لتقوية القدرة الشرائية للمواطن». ويعاني العراقيون من أوضاع اقتصادية وخدمية ضعيفة، يقابلها انعدام لفرص العمل، لا سيما في القطاع الحكومي، ما تسبب في نسبة بطالة مرتفعة جداً بين الشباب. ووفق تقرير حديث لوزارة التخطيط العراقية، قفزت نسبة الفقر إلى 31,7% في نهاية العام الماضي 2020، بينما كانت نحو 20% في عام 2018، فأضحى عدد الفقراء يعادل نحو 11,4 مليون نسمة.

وتسبب قرار السلطات العراقية، نهاية العام الماضي، في تخفيض قيمة العملة المحلية أمام العملة الأميركية من 1200 دينار للدولار الواحد إلى 1450 ديناراً، في ارتفاع واضح في أسعار السلع، خصوصاً المواد الغذائية التي وصل ارتفاع أسعار بعضها إلى ضعفين أو ثلاثة، الأمر الذي انعكس بشكل واضح على الوضع المعيشي للمواطنين.

مال وسياسة

الأردن: صعوبات اقتصادية وخطط للتعافي

يواجه الأردن صعوبات اقتصادية، خلال الفترة الأخيرة، ورغم ذلك سعت الحكومة إلى وضع خطط للتعافي وتحسين مناخ الاستثمار، كما لجأت للمساعدات الخارجية

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

يعاني الأردن من نقص الموارد الطبيعية وصعوبات اقتصادية دفعته نحو الاعتماد إلى حدّ كبير على المساعدات الخارجية، ورغم كلّ ذلك وضعت الحكومة خططاً للتعافي الاقتصادي وتلبية المطالب المعيشية وتحسين المناخ الاستثماري.

وقال رئيس هيئة الاستثمار بالوكالة، فريدون حرتوقة، لـ«العربي الجديد» إنّ الأردن يتميز بعاملي الأمن والاستقرار اللذين يشكلان المرتكز الأساسي لتحفيز بيئة الاستثمار واستقطاب الاستثمارات بما يسهم في تطوير الوضع الاقتصادي. وأكد أنّه رغم عظم التحديات والاضطرابات التي تشهدها المنطقة وجائحة كورونا وتداعياتها، فقد كانت نتائج الاستثمار إيجابية في الأردن، العام الماضي، مقارنة بالعام الذي سبقه 2019.

وقال رئيس هيئة الاستثمار إنّه وبحسب البيانات الرسمية لهيئة الاستثمار فقد ارتفع حجم المشروعات الاستثمارية المستفيدة من قانون هيئة الاستثمار في الأردن خلال عام 2020 بنسبة 26,4% مقارنة بالفترة نفسها من العام 2019، إذ بلغ عدد المشاريع المستفيدة من قانون الاستثمار 376 مشروعاً وبحجم عمالة متوقعة بحوالي 24 ألف فرصة عمل في العديد من القطاعات. وبيّن حرتوقة أنّ قيمة المشروعات الاستثمارية التي استفادت من القانون خلال عام 2020 بلغت 618,4 مليون دينار أردني (872 مليون دولار) مقابل 489,1 مليون دينار أردني (690 مليون دولار) في عام 2019. وأوضح أنّ الاستثمارات تركزت في القطاع الصناعي والمستشفيات والمراكز الطبية والزراعة وتكنولوجيا المعلومات والسياحة وغيرها.

وكان الأردن شهد خلال الشهرين الماضيين احتجاجات اعتراضاً على تردي الأوضاع الاقتصادية واستمرار الحكومة في فرض إجراءات مشددة كالحظر الشامل والجزئي وإغلاق العديد من القطاعات والمنشآت لمواجهة وباء كورونا. وبحسب أحدث بيانات رسمية صدرت عن دائرة الإحصاءات العامة الحكومية، الأسبوع الماضي، وصلت نسبة البطالة إلى 24,7% خلال الربع الأخير من العام الماضي بزيادة 5,7% عن نفس الفترة من العام 2019.

وتوقع رئيس المرصد العمالي الأردني (مؤسسة مجتمع مدني)، أحمد عوض، أن تواصل البطالة ارتفاعها خلال الأشهر المقبلة بسبب استمرار الوباء وتباطؤ الاستثمار وإغلاق العديد من المنشآت والقطاعات في إطار الإجراءات المتخذة لمواجهة كورونا.

وقال مقرر اللجنة المالية في مجلس النواب الأردني، ضرار الحراسيس، لـ«العربي الجديد» إنّ الوضع الاقتصادي في الأردن ازداد صعوبة بسبب أزمة كورونا وتداعياتها وما نتج عنها من تباطؤ للنشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وإغلاق العديد من القطاعات.

396
في مايو/أيار الماضي، وافق صندوق النقد الدولي على ما يقرب من 396 مليون دولار من المساعدات المالية الطارئة للأردن، من أجل مكافحة تداعيات جائحة كورونا على العديد من القطاعات.

وأضاف أنّ مجلس النواب ومن خلال لجانه المختصة يتابع مع الحكومة الإجراءات اللازمة للتعافي الاقتصادي والخروج من الضائقة، وبالتالي «فإن المحافظة على الأمن والاستقرار ضرورة لتحسين اقتصادنا وتطويره ومواجهة التحديات ورفع مستويات المعيشة». وأشارت دائرة الإحصاءات العامة الحكومية، الأربعاء الماضي، إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة في الربع الأخير من عام 2020 بنسبة 1,6 في المائة مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2019 والبالغة 2,1 في المائة.

وكان البنك الدولي توقع أخيراً أن يزيد عدد الفقراء في الأردن من جراء تأثيرات جائحة كورونا، مشيراً إلى أنّ نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1,3 دينار يومياً (1,83 دولار) وهو خط الفقر المدقع عالمياً، يرجح أن تصل إلى نحو 27% خلال العام الجاري. وفي ظل الصعوبات الاقتصادية اتجه الأردن نحو المساعدات الخارجية للحدّ من أزماته. وبحسب تقرير لوزارة التخطيط والتعاون الدولي، فقد أصبح الأردن مؤهلاً للحصول على مساعدات تنموية رسمية من مختلف الدول والجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية، ومؤسسات التمويل متعددة الأطراف، والمنظمات الدولية، لمساعدته على إدارة ملف اللاجئين.

ووفقاً لوزارة التخطيط، فقد بلغ حجم المساعدات الخارجية من (منح وقروض ميسرة) الملتزم بها للأردن من مختلف الدول والجهات المانحة والتمويلية والتي جرى توقيع اتفاقياتها خلال الفترة (2009 - 2019) نحو 26 مليار دولار.

وأعلن البنك الدولي، عن برنامج بقيمة 1,1 مليار دولار لتعزيز الاستثمارات العامة والخاصة من أجل الانتعاش الاقتصادي وتحقيق الأهداف المناخية الوطنية في الأردن. وقال البنك إنّه يطلق بالتعاون مع الحكومة الأردنية، مشروعاً يحمل اسم «بيئة تنظيمية شاملة وشفافة للأعمال في الأردن» خلال العام الجاري، مشيراً إلى أنّه يسهم في المشروع بقرض قيمته 400 مليون دولار يُقدم من البنك الدولي للإنشاء والتعمير التابع له، فيما تبلغ مساهمة الحكومة الأردنية 363 مليون دولار، بينما سيكون هناك تمويل «متعدد الأطراف» للبرنامج الاستثماري بقيمة 250 مليون دولار، وفق صحيفة الغد اليومية الأردنية.

المواطنون يعانون من الغلاء والبطالة (خليل مزرعاوي/فرانس برس)

مصارف

المغرب: ازدياد تحويلات المغتربين

الرباط ـ **مصطفى فحاس**

ازدادت التحويلات المالية من المغتربين المغاربة إلى أقاربهم منذ بداية العام الحالي، رغم الصعوبات التي قد يواجهونها في بلدان الإقامة التي تأثرت بتداعيات الجائحة الصحية، فخفضت الرواتب وسرّحت موظفين، للحد من الأزمات المالية.

وتفيد بيانات صادرة عن مكتب الصرف التابع لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، بأن تحويلات المغتربين المغاربة ارتفعت في الشهرين الأولين من العام الحالي بنسبة 22,5 في المائة. وتشير بيانات مكتب الصرف، الصادرة يوم الجمعة الماضي، إلى أن تلك التحويلات بلغت في الشهرين الأولين من العام الحالي 1,36 مليار دولار، بعدما وصلت في الفترة نفسها من العام الماضي إلى 1,1 في الفترة نفسها من العام الماضي. وبلغت تلك التحويلات أعلى مستوى لها، رغم الظرفية المرتبطة بالأزمة الصحية في مختلف بلدان استقبال العمالة المغربية، مقارنة بالفترة نفسها خلال الخمسة أعوام الأخيرة. وفي هذا السياق، يرى مدير مؤسسة «ريميسانس» التي تتبع تحويلات المغتربين، إبيبغو موري، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن سلوك المغاربة يؤكد ذلك التضامن وخاصة في أوروبا، يتعاطون مهناً لم تتأثر كثيراً، حيث يعملون في الطب والتجارة والأمن الخاص وشركات التوزيع والتجارة. وخلص استطلاع للرأي أنجزه معهد الدراسات «إبسوس»، وشمل عيّنة من 1500 من المغتربين، إلى أن فقط خُمس المغتربين صرّحوا بتضرر وضعيتهم المالية بسبب الصعوبات التي واجهوها في سوق العمل ببلدان الاستقبال. وسجل الاستطلاع الذي أنجز بتعاون مع البنك الشعبي المغربي، أن المغاربة الذين صرحوا بتأثر وضعهم المالي بالجائحة، هم أولئك الذين يوجدون في بلدان الشرق الأوسط وإيطاليا وإسبانيا.

معظم أموال المغتربين تخصص لمساندة أسرهم في المغرب (فاضل سينا/فرانس برس)

15 في المائة في المصارف المحلية. ويتوقع أن تساهم تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج في دعم رصيد النقد الأجنبي الذي ينتظر أن يصل، حسب البنك المركزي، إلى 34,2 مليار دولار، وخاصة بعد اللجوء إلى السوق الدولية من أجل الاستدانة. ومن خلال قراءة بيانات صادرة عن مكتب الصرف التي صدرت أخيراً، كذّبت أرقام تحويلات المغتربين توقعات العديد من المؤسسات الخاصة والعامة في المغرب، التي ترقبت انهيارها بسبب الأزمة الصحية في بلدان الاستقبال، وخاصة الأوروبية.

غير أنه بعد انخفاض بنسبة 3 في المائة في السبعة أشهر الأولى من العام الماضي، عادت تلك التحويلات للارتفاع كي تستقر في حدود 7 مليارات دولار عام 2020 بزيادة بنسبة 5 في المائة مقارنة بعام 2019. وكانت التدابير الصحية وإغلاق الحدود في الصيف قد أربكت عمليات عبور المغتربين المغاربة نحو المملكة، حيث لم تنتظم عملية «مرحبا» التي تتولاها السلطات من أجل تنظيم حلول حوالى 3 ملايين مغربي. ودفع مستوى تدفق التحويلات في العام الماضي والشهرين الأولين من العام الجاري، البنك المركزي إلى ترقب ارتفاعها في العام الحالي، حيث ينتظر أن تصل إلى 7,3 مليارات دولار، وفق بيانات رسمية. ويجد هذا الارتفاع تفسيره في تصور مراقبين لكون المغاربة، وخاصة في أوروبا، يتعاطون مهناً لم تتأثر كثيراً، حيث يعملون في الطب والتجارة والأمن الخاص وشركات التوزيع والتجارة. وخلص استطلاع للرأي أنجزه معهد الدراسات «إبسوس»، وشمل عيّنة من 1500 من المغتربين، إلى أن فقط خُمس المغتربين صرّحوا بتضرر وضعيتهم المالية بسبب الصعوبات التي واجهوها في سوق العمل ببلدان الاستقبال. وسجل الاستطلاع الذي أنجز بتعاون مع البنك الشعبي المغربي، أن المغاربة الذين صرحوا بتأثر وضعهم المالي بالجائحة، هم أولئك الذين يوجدون في بلدان الشرق الأوسط وإيطاليا وإسبانيا.

أخبار العرب

مقترح بتحويل الفاو إلى بديل لقناة السويس

اقترحت صحيفة حكومية في العراق، تحويل ميناء «الفاو» على الخليج العربي جنوبيّ البلاد إلى بديل ملاحي لقناة السويس، ليُعَدّ ذلك أحدث دعوة إلى إيجاد ممرات بديلة للقناة التي تعطلت لمدة ستة أيام نهاية مارس/آذار الماضي، بسبب جنوح سفينة حاويات عملاقة وتوقف حركة مرور السفن في الاتجاهين. وقالت صحيفة الصباح، في تحليل نشرته في عددها الصادر أمس الأحد، إن الأزمة التي شهدتها قناة السويس تفتح الباب أمام بدائل ملاحية تمرّ عبر ميناء «الفاو» في مدينة البصرة. ووفق الصحيفة، فإن ميناء الفاو قادر على استيعاب 100 مليون طن من البضائع سنوياً، مضيفة: «من الممكن أن يكون بديلاً للناقلات. إنها أفضل طريق بين المحيط الهندي والبحر المتوسط». وتابعت: «من خلال قناة الفاو، ومنها براً إلى ميناء العقبة على البحر الأحمر أو موانئ سورية ولبنان على البحر المتوسط، سيستغرق الشحن يوماً واحداً، مقارنة بأكثر من أسبوعين في حال حدوث ازدحام أو توقف في قناة السويس».

الجزائر تعفي الأعلاف من رسم القيمة المضافة

أعلنت السلطات الجزائرية، أول من أمس، إعفاء واردات البلاد من الذرة والشعير وأعلاف المواشي والدواجن، من رسم القيمة المضافة، لدفع أسعار اللحوم الحمراء والبيضاء إلى الانخفاض. جاء ذلك، وفق مرسوم تضمّنه العدد الأخير للجريدة الرسمية الجزائرية، ودخل حيز التنفيذ أمس. وأشار المرسوم إلى أن الإعفاء من رسم القيمة المضافة، يشمل عمليات بيع الشعير والذرة وكذا المواد المنتجات الموجهة لتغذية المواشي والدواجن، المنتجة محلياً أو المستوردة. والرسم على القيمة المضافة عبارة عن ضريبة غير مباشرة، تفرض على الإنفاق أو الاستهلاك النهائي، وتقدر قيمته في الجزائر بـ 19 بالمائة لجميع القطاعات. وهذا الإجراء، يأتي بعدما وجّه الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، قبل أيام، بإعفاء أعلاف المواشي والدواجن من الرسم على القيمة المضافة، لدفع أسعار اللحوم الحمراء والبيضاء نحو الانخفاض.

تقارير عربية

اسواق

سوق سوداء لتوصيل الطلبات في الكويت

الكويت ـ **احمد الزعبي**

تسبب قرار حظر التجول الذي فرضته السلطات الكويتية في حالة ارتباك كبيرة لدى العديد من الأنشطة التجارية التي تكافح من أجل البقاء على قيد الحياة في ظل الظروف الاستثنائية التي تعيشها الكويت، فيما تسببت الإجراءات الاحترازية التي فرضتها السلطات على أصحاب المطاعم والمتاجر في ظهور سوق سوداء لتوصيل الطلبات إلى المنازل. وفي هذا الإطار اشتكى العديد من أصحاب المطاعم من عدم وجود عدالة في توزيع تصاريح التوصيل الممنوحة للمتاجر والجمعيات التعاونية والأسواق الموازية، فيما اضطر العديد من أصحاب الأنشطة التجارية إلى التعاقد من الباطن مع العاملين في مجال توصيل الطلبات إلى المنازل، كذلك واجه البعض من أصحاب الأنشطة التجارية أزمة جديدة في تسرب العديد من العمالة التي لديها تصاريح لتوصيل الطلبات للمنازل، فيما قامت العديد من الشركات بمخاطبة السلطات بإلغاء تصاريح العمالة التي تلتف على ضوابط التصاريح الممنوحة للعمل سراً مع أسواق ومتاجر ومطاعم أخرى. كما انتشرت ظاهرة توصيل طلبات أصحاب الأنشطة المنزلية، مثل الوجبات والملابس والحلويات التي يتم إعدادها في المنازل من خلال العمالة التي لديها تصاريح تصاريح ومن جانب العمال الذين يستغلون التصاريح لزيادة دخلهم.

الحظر يزيد من أعباء الأنشطة التجارية والمطاعم

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي الكويتي بدر الهاجري لـ «العربي الجديد» إن قرار فرض حظر التجول الجزئي في الكويت لم يحقق أهدافه، حيث تواصل الكويت تسجيل أعداد كبيرة من الإصابات اليومية بفيروس كورونا، فيما تكبد أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة خسائر كبيرة جراء الحظر المفروض. وأكد الهاجري أن إغلاق المطاعم وتقليل عدد التصاريح الممنوحة لها يزيد من أعبائها ويضر بالاقتصاد الوطني، كاشفاً عن أن هناك مئات من الأنشطة التجارية وأصحاب المطاعم الذين قرروا الإغلاق بشكل نهائي بسبب الخسائر وتراكم الديون. وأشار إلى أن قرار تعديل ساعات حظر التجول ليبدأ من الساعة السادسة مساءً، بدلاً من الساعة الخامسة والسماح بتوصيل الطلبات إلى المنازل حتى الساعة العاشرة مساء لن تكون له جدوى اقتصادية، واصفاً الخطوة بأنها تأتي ضمن الحلول الترقيعية التي تقرها الحكومة.

تشديد الإجراءات الاحترازية

ويقول عيسى عبد الرازق الذي يعمل مديراً تنفيذياً لأحد الأسواق التجارية التي تقوم ببيع وتوزيع السلع والمنتجات الغذائية في منطقة حولي، إنه لا يستطيع مراقبة العمالة التي لديها تصاريح عدم تعرض لتوصيل الطلبات في أوقات الحظر.

وأضاف عبد الرازق خلال حديثه لمراسل «العربي الجديد» أن عدد العمال الذين لديهم تصاريح 6 فقط، في حين يوجد العديد من الأنشطة التجارية التي تعد أقل حجماً حصلت على العشرات من التصاريح. وفي وقت سابق، قرر مجلس الوزراء الكويتي فرض حظر التجول الجزئي بدءاً من تاريخ 7 مارس/ آذار الماضي لمدة شهر، فيما يبدأ سريان حظر التجول من الساعة الخامسة مساء وحتى الخامسة صباحاً، فيما برت السلطات قرار فرض الحظر بسبب الارتفاع غير المسبوق في أعداد الإصابات بفيروس كورونا. كذلك قررت السلطات الكويتية عدم تقديم وجبات داخل المطاعم وشددت من إجراءاتها الاحترازية.

والاثنين الماضي، أصدر مجلس الوزراء الكويتي قراراً بتعديل ساعات الحظر لتبدأ من الساعة السادسة مساء وحتى الخامسة صباحاً، كما قررت السماح بممارسة رياضة المشي من الساعة السادسة مساء وحتى الساعة الثامنة بالإضافة إلى السماح للمطاعم بتقديم الوجبات عبر خدمات التوصيل إلى المنازل حتى العاشرة مساء.

بدوره، أكد أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت عبد الله الكندري أن الحكومة فشلت في وقف التلاعب بتصاريح توصيل الطلبات إلى المنازل، مشيراً إلى أن هناك مخاطر اقتصادية وصحية نتيجة وجود سوق سوداء لتوصيل الطلبات.

وقال الكندري خلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد» إن عدم الالتزام بالضوابط الصحية والقرارات التي أعلنت عنها وزارة التجارة والصناعة سيزيد من الفساد والإصابات بوباء كورونا، داعياً إلى تنظيم عملية منح التصاريح وتشديد الرقابة على المطاعم والأسواق التي تم منحها تصاريح لتوصيل الطلبات.

المطاعم، أكثر القطاعات تضررا من كورونا (ياسر الزيات/ فرانس برس)

انخفاض الصادرات المصرية

قال الجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والإحصاء (حكومي)، أمس الأحد، إنّ عجز الميزان التجاري هبط نحو 17,9 في المائة، على أساس سنوي، في شهر يناير/كانون الثاني، ليصل إلى 3,15 مليارات دولار. وأوضح جهاز الإحصاء، في بيان، أنّ الصادرات انخفضت بنسبة 8,4 في المائة عنها قبل عام، إلى 2,5 مليار دولار في يناير/كانون الثاني الماضي، في حين تراجعت الواردات بنسبة 13,9 في المائة إلى 5,65 مليارات دولار. ويُرجع مراقبون انخفاض الصادرات المصرية، إلى التداعيات التي ترتبت على الجائحة الصحية وإغلاق المطارات، التي أثرت سلباً على اقتصادات الدول المستوردة، وما ساهم في تراجع العجز التجاري هو الهبوط الكبير في الواردات. وتعد الصادرات المصرية ثاني أهم مصدر للنقد الأجنبي بعد تحويلات المغتربين.

سورية

النظام يبتزّ مناطق شرقي الفرات

أمين العاصي

مضى أكثر من أسبوع على إغلاق النظام السوري المفاجئ لمعابر تربط مناطقه ببلدات شرقي نهر الفرات التي تسيطر عليها قوات «سورية الديمقراطية» والمعروفة اختصاراً بـ «قسد»، وهو ما أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار بعض المواد التي ترد من مناطق النظام وأبرزها الخضار والفواكه. ومن دون إنذار أغلق النظام مؤخراً معابر الطبقة، والهورة، والسبخة في محافظة الرقة، و«التايهة» في منطقة منبج الواقعة غربي نهر الفرات. وتعد هذه المعابر بمثابة شرايين حياة للمناطق التي تقع تحت سيطرة «قسد»، حيث كانت الحركة التجارية نشطة بالاتجاهين قبيل صدور هذا القرار الذي يندرج في سياق محاولات النظام الضغط على الإدارة الذاتية ذات الغالبية الكردية التي تدير هذه المنطقة.

وأكدت مصادر محلية في مدينة الطبقة في ريف الرقة الغربي التي تسيطر عليها قوات «قسد» في حديث مع «العربي الجديد» أن «أسعار الخضار ارتفعت بشكل كبير بعد إغلاق المعابر»، موضحة أن المنطقة كانت تعتمد على ما يأتي من خضار بزرع في بيوت بلاستيكية بمنطقة الساحل السوري.

وبيّنت، المصادر التي فضّلت عدم ذكر اسمها، أن حواجز «الفرقة الرابعة» التي يقودها ماهر الأسد وهو شقيق رئيس النظام السوري، بشار الأسد، هي المسيطرة على المعابر، مشيرة إلى أنها كانت تفرض إتاوات على السيارات العابرة على الطريقين الدوليين اللذين يربطان شرقي الفرات بمناطق النظام، للقادم من مدينة حلب، والقادم من مدينة حمص. من جانبه، بيّن الرئيس المشارك لهيئة الاقتصاد والزراعة في الإدارة الذاتية، سلمان بارودو، في تصريحات صحافية أن «إغلاق المعابر من قبل حكومة دمشق يهدف لزيادة نسبة الضرائب والإتاوات على البضائع الداخلة إلى مناطق الإدارة الذاتية لصالح القوات العسكرية الحكومية التي تدير المعابر»، وفق قوله.

في المقابل، تؤكد مصادر مطلعة أن إغلاق المعابر «هي الورقة الأخيرة التي يملكها النظام السوري من أجل الضغط على الجانب الكردي لتوريد كميات أكبر من المحروقات إلى مناطق النظام». وتضم منطقة شرقي نهر الفرات كبريات حقول وآبار البترول وخاصة في محافظتي دير الزور والحسكة.

ويشتري النظام عبر وسطاء المحروقات من الإدارة الذاتية التي تورد المادة إلى مناطق فصائل المعارضة في الشمال السوري، ولا توجد أرقام رسمية أو تقديرية معلنة عن حجم التبادل التجاري بين النظام والإدارة الذاتية التي تسيطر على منطقة شرقي الفرات الغنية بالثروات منذ عدة سنوات.

من جانبه، يرجح الباحث الاقتصادي في مركز «جسور» للدراسات، خالد تركاوي، في حديث مع «العربي الجديد» أن يكون حجم التبادل التجاري بين الجانبين بحدود 200 مليون دولار سنوياً، مشيراً إلى أن الطرفين (النظام والإدارة الذاتية) يتضرران من إغلاق المعابر.

وأضاف تركاوي: «لكن النظام السوري له سبل في الحصول على ما يحتاجه من شرقي الفرات وهو النفط الخام والحبوب». وأشار إلى أن الإدارة الذاتية مستفيدة من التعامل الاقتصادي مع النظام «لأنها تحصل على أموال مقابل ذلك»، مضيفاً أنه في الآونة الأخيرة بدأت الإدارة الذاتية بتنويع مواردها، حيث فرضت رسوم عبور وضرائب من أجل تخفيف الاعتماد على النظام السوري، فضلاً عن تمرير كميات من النفط والحبوب والقطن إلى العراق.

ويعتقد مراقبون أن النظام يعتمد منذ فترة طويلة على الحلول الإسعافية تارة من خلال معابر غير رسمية مع لبنان وتارة أخرى مع توريد المحروقات ومحاصيل زراعية ومواد متنوعة من مناطق الإدارة الذاتية.

ويرجح كثيرون أن يؤدي إغلاق النظام للمعابر إلى فقدان السوق لمثل تلك المواد بالدرجة الأولى، وبالتالي سيؤدي هذا لارتفاع الأسعار في مناطق النظام، ومن ثم سينسحب أيضاً على زيادة استغلال التجار للنظام والأسواق من جهة أخرى عبر السوق السوداء. وتابعوا: سيخسر النظام مورداً للدولار الذي يأتي من تلك المنطقة عبر الرسوم والإتاوات.

وتحاصر السوريين في مختلف المناطق أزمات معيشية خانقة أبرزها الغلاء ونقص السلع والخدمات الضرورية، إذ تقدّر الأمم المتحدة أن مليوني سوري يعيشون في فقر مدقع، في حين أن 12,4 مليون شخص داخل سورية يكافحون لإيجاد طعام يسدّ رمقهم كل يوم، وفق برنامج الأغذية العالمي.

وتضاعفت نسبة ارتفاع أسعار المواد الغذائية في أنحاء البلاد 33 مرة مقارنة بمتوسط خمس سنوات قبل الحرب، وفق برنامج الأغذية. بينما تؤكد منظمة «أنقذوا الأطفال» (سايف ذي تشيلدرن) أن 60% من الأطفال في سورية يواجهون الجوع، وفق الأمم المتحدة.

أخبار العالم

موانئ صينية تسجل نمواً في إنتاجية الحاويات

أظهرت نتائج بيانات صناعية، أصدرتها جمعية الموانئ الصينية، نمو إنتاجية حاويات الشحن في موانئ رئيسية في الصين خلال مارس/ آذار الماضي. وأضافت الجمعية أنّ ذلك الشهر، شهد ارتفاعاً في إنتاجية الحاويات في موانئ رئيسية في الصين بنسبة 10,9 في المائة على أساس سنوي. وعلى وجه الخصوص، ارتفع حجم إنتاج حاويات التجارة الخارجية بنسبة 9,4 في المائة على أساس سنوي خلال الفترة نفسها، وفق وكالة الأنباء الصينية (شينخوا). وازدهرت إنتاجية الحاويات للتجارة الخارجية الصينية وسط التوسع السريع في صادرات البلاد، والتي سجلت ارتفاعاً بنسبة 50,1 في المائة لتصل إلى 3,06 تريليونات يوان (حوالي 466,12 مليار دولار أميركي) في الشهرين الأولين من هذا العام.

زيادة قدرة محطات توليد الكهرباء في إيران

بلغت القدرة المركبة لصناعة محطات توليد الكهرباء، في إيران أكثر من 85 ألف ميغاواط، بزيادة قدرها 12 ضعفاً مقارنة ببداية الثورة الإيرانية (1979)، بحسب وكالة الأنباء الإيرانية (إرنا)، أمس الأحد. وكانت طاقة الإنتاج لمحطات توليد الكهرباء في البلاد قبل 42 عاماً، 7 آلاف و24 ميغاواط فقط لتلبية القليل من احتياجات الكهرباء في البلاد بسبب قلة الإمكانات «على الرغم من تواجد الخبراء الأجانب في إيران» بحسب الوكالة. وقال وزير الطاقة الإيراني، رضا أردكانيان، في هذا الخصوص: «لقد حدثت طفرة في القدرة المخططة لمحطات الطاقة في إيران حالياً، بينما كان عدد سكان البلاد قبل 42 عاماً 40 في المائة من السكان الحاليين، بينما زاد هذا المعدل الآن بمقدار 2,3 مرة». ووصلت قدرة المحطات في نهاية عام 2019 إلى 83,506 ميغاواط، بحسب بيانات رسمية.

تقرير

سنّت وحدة مكافحة غسل الأموال بوزارة الخزانة الأميركية قوانين جديدة تتضمن السجن ودفع غرامات باهظة، وذلك بهدف محاربة الجريمة المالية المنظمة ومحاصرة «شركات الواجهة»

أميركا تحارب الجريمة المالية

تشريعات لمكافحة غسل الأموال والتهرب الضريبي وشركات الواجهة

واشنطن ـ **العربي الجديد**

تجري وحدة مكافحة الجرائم المالية بوزارة الخزانة الأميركية التي تعرف اختصاراً بـ«فينسين»، عمليات إصلاح واسعة على قوانين مكافحة غسل الأموال في الولايات المتحدة التي لم يُجر عليها تعديل منذ العام 2001. وتتواكب هذه الإصلاحات مع تعيين وزارة الخزانة الأميركية مديراً جديداً لـ«فينسين»، إذ يغادر المدير الحالي كينيث بلانكو منصبه خلال الشهر الجاري، ويحل محله مايكل موسيير، المستشار بوزارة الخزانة، الذي سيتسلم مهامه في 11 إبريل/ نيسان الجاري، وذلك وفقاً لمجلة «فايننانسيير» العالمية.

وكانت وزيرة الخزانة الأميركية، جانيت يلين، قد وعدت منذ تعيينها بوضع حلول لمشكلة غسل الأموال في الولايات المتحدة، خصوصاً مشكلة «شركات الواجهة» التي تستخدمها عصابات الجريمة المنظمة والساسة ومسؤولو الحكومات الفاسدون والمتهربون من الضرائب، في غسل الأموال بالمصارف وأسواق المال والمساكن الأميركية. وتستهدف إدارة الرئيس جوزيف بايدن كذلك، من خطوة الإصلاح تلك، رفع كفاءة مصلحة الضرائب وسد الثغرات التي ينفذ منها المتهربون من دفع الضرائب.

وتقدر وزارة الخزانة الأميركية، أنّ «شركات الواجهة» التي يستخدمها العديد من الأثرياء لإخفاء أموالهم، تكلف البلاد سنوياً نحو 70 مليار دولار، كما أنّ الولايات المتحدة تعدّ من الدول المتاخرة قانونياً في الحرب العالمية ضد الجريمة المالية المنظمة. ودعت وحدة «فينسين» الخميس الماضي، القطاع الخاص لإبداء رأيه حول تطبيق الإجراءات الجديدة. وتأمل «فينسين» إكمال تطبيق إجراءات تسجيل البيانات الجديدة بحلول يناير/ كانون الثاني المقبل.

لكن، هناك شكوك حول فاعلية الإجراءات الجديدة في مكافحة الجريمة المالية. في هذا الصدد، ترى سارا رونج، مسؤولة تطبيق الإجراءات الجديدة بمجموعة «كريدي سويس»، المصرفية السويسرية، أنّ تطبيق جميع الإجراءات المطلوبة يحتاج إلى وقت أطول من يناير/ كانون الثاني. وما زالت الشركات الأميركية والشركات الأجنبية المسجلة في الولايات المتحدة تعتمد نظام «شركات الواجهة» التي تستخدم كـ«ملاذات آمنة» ضد ملاحقة مصلحة الضرائب.

وتتناول الإصلاحات الجديدة التي أدخلتها وحدة «فينسين» على إجراءات مكافحة غسل الأموال، ولأول مرة، إلزام الشركات الأميركية والشركات الأجنبية المسجلة في الولايات المتحدة بالكشف عن المالك الحقيقي، بتسجيل اسم مالك الشركة الحقيقي وتاريخ الميلاد والعنوان وجواز السفر أو رخصة القيادة وتسجيل الشركات الأخرى التي يملكها. وتعاقب الإجراءات الجديدة الشركات التي تفشل في تسجيل بيانات المالك الحقيقي بالسجن لعامين وغرامة 10 آلاف دولار. وتركز الإجراءات الجديدة على محاصرة نشاط «شركات الواجهة» التي تُعرف اختصاراً في اللغة الإنكليزية بـ«شيل كومبانيز»، وهي شركات وهمية تُسجل في الورق فقط وليست لديها مكاتب أو موظفون أو دخل أو سجلات ضريبية، بل فقط حساب مصرفي وعنوان بريدي، وتؤسَس سريعاً في جزر الأوفشور مثل فيرجن آيلند، وكايمان، ويستخدم أصحابها أموال هذه الشركات الوهمية «أو الورقية» كوسيلة لغسل الأموال القذرة عبر بيع وشراء الأسهم والسندات والمتاجرة في أنحاء العالم، وغالباً ما تكون هذه الشركات مسجلة تحت أسماء وهمية. وكانت أوراق بنما قد كشفت مئات مليارات الدولارات المخفية في حسابات الأوفشور لساسة ومسؤولين ومشاهير. وتعرضت إجراءات «فين سين» لانتقادات واسعة من قبل خبراء بسبب قصور الإجراءات وغموض بعض نصوصها، خصوصاً تلك المتعلقة بكيفية تطبيق القطاع المصرفي لبعض النصوص، كما أنّ وزارة الخزانة تمنع العامة ووسائل الإعلام من الاطلاع على المعلومات الخاصة بسجل الشركات وملكيتها وفقاً لقوانين وزارة الخزانة.

لكن، رغم هذه الانتقادات، يرى محللون بمجلة «فيننانسيير» أنّ الإجراءات الجديدة ستساهم في منع الساسة الفاسدين وعصابات الجريمة المنظمة والمتهربين من الضرائب من غسل أموالهم في النظام المالي الأميركي. وهناك العديد من أوجه القصور في قوانين مكافحة غسيل الأموال في الولايات المتحدة، إذ بينما تلزم إجراءات الضرائب الأميركية الحكومات الأجنبية بالكشف عن حسابات حملة الجنسية الأميركية في بلدانها، فإنّ الولايات المتحدة غير ملزمة قانونياً بالكشف عن الحسابات الأجنبية في أراضيها. وهذه الثغرة جعلت الولايات المتحدة وجهة جاذبة لغسل الأموال القذرة من أنحاء العالم.

وتقدر مجموعة «بوسطن كونسلتينغ غروب» للاستشارات المالية (مجموعة أميركية) أنّ هناك نحو 800 مليار دولار من حسابات الأوفشور تدخل سنوياً الولايات المتحدة. وتقدّر الأمم المتحدة حجم الأموال القذرة التي تغسل سنوياً في المصارف العالمية بمبالغ تتراوح بين 800 مليار دولار وتريليوني دولار. يذكر أنّ الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، رفض تغيير قوانين مكافحة غسيل الأموال، رغم تصويت الكونغرس لصالحه. لكنّ الكونغرس أجاز القوانين الجديدة بأغلبية خلال إدارة الرئيس جوزيف بايدن بأغلبية ساحقة. ومن المتوقع أن تشتد الإجراءات الجديدة مع عمل المصارف وإجبارها على تطبيق قانون «اعرف عميلك» الذي يستخدم بكفاءة في العديد من المصارف للتعرف على أموال المخدرات والرشى والإرهاب. وتأتي الإجراءات الجديدة ضمن بناء أميركا الحديثة، وطيّ صفحة ترامب.

وزيرة الخزانة جانيت يلين تصطحب أهمية كبرى لإغلاق ثغرات التهرب من الضرائب (Getty)

الولايات المتحدة تخسر 70 مليار دولار سنوياً بسبب «شركات الواجهة»

فواتير وهمية للمتاجر الصغيرة

تستخدم عصابات الجريمة المنظمة خطوات اساسية لاخفاء مصدر الاموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة وجعلها قابلة للاستخدام. ابرز الخطوات الايداع في مصارف او شركات مالية في مناطق الاوفشور ثم استخدامها في صفقات عقارية او شراء اصول. وربما تستخدم الاموال في تقديم قروض من دون فائدة للمتاجر الصغيرة في المدن، واصدار فواتير وهمية. وينشئ صاحب الاموال القذرة، بعد ذلك، شركة شرعية لادخال الاموال، فتصبح بذلك شرعية.

50 مليار دولار صادرات تركيا في 3 أشهر

تواصل صادرات تركيا الارتفاع رغم جائحة كورونا وخسارة أسواق رئيسية بسبب الإغلاق، إذ بلغت أكثر من 50 مليار دولار في 3 أشهر

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

عادت الآمال إلى الاقتصاد التركي، إثر ارتفاع قيمة صادرات الربع الأول من العام الجاري، وزيادة التوقعات بتعافي السياحة، ليقف الاقتصاد ثانية على قائمتي السياحة والصادرات التي تعول عليهما البلاد ببلوغ الحلم الاقتصادي ودخول نادي العشرة الكبار، خلال مئوية تأسيس الجمهورية بعد عامين.

وكشف إسماعيل غولي، رئيس اتحاد المصدرين الأتراك، أنّ صادرات بلاده كانت جيدة، رغم تأثيرات فيروس كورونا السالبة على حركة التجارة العالمية، بعدما بلغت خلال الربع الأول من العام الجاري، 50,023 مليار دولار، لتسجل زيادة بنسبة 17,2%.

وحقق مارس/ آذار الماضي، ذروة صادرات الأشهر الثلاثة الماضية، مسجلاً بحسب تصريحات غولي أمس، نحو 19 مليار دولار، بزيادة 42,2% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، معتبراً أنّ «هذا النجاح هو نتاج لدعم حكومي لقطاع التصدير والإنتاج في البلاد، وخطة إدارية محكمة تعاملت مع أزمة كورونا بكل احترافية». وقال غولي إنّ تركيا أثبتت للعالم تفوقها الكبير في مجال الصادرات، وقدرة منتجيها المحليين على المحافظة على خطوط الإمداد لمدخلات الصناعة، في الأوقات الصعبة.

وحول آمال تركية التصديرية للعام الجاري، بعد تراجع الصادرات العام الماضي إلى أقل من 170 مليار دولار، في حين تعدت عام 2019 قيمة 180 مليارا، بيّن رئيس اتحاد المصدرين الأتراك، أنّ بلاده تهدف لتحقيق صادرات بقيمة تتراوح بين 184 و200 مليار دولار بنهاية العام الجاري، وبحسب مراقبين، تعدّ الولايات المتحدة، نقطة التحول الرئيسية بخارطة الصادرات التركية خلال بيانات اتحاد المصدرين، بعد وصول قيمة الصادرات إليها إلى 2,7 مليار دولار، بنسبة زيادة 36% عن صادرات العام الماضي، كما سجلت صادرات مارس/آذار الماضي، قفزة في الصادرات للولايات المتحدة بزيادة 56,3% مقارنة مع مارس/آذار 2020، لتحتل واشنطن، لأول مرة، المركز الثالث بين الدول المستوردة للمنتجات التركية.

ورغم ما تعتبره تركيا إنجازاً بعام كورونا الماضي، ببلوغ صادراتها، بحسب تصريح سابق لوزيرة التجارة، روهصار بكجان 169,5 مليار دولار، فإنّ هذه الأرقام تراجعت عن الخطط التركية التي كانت تعوّل عليها البلاد بقيمة صادرات أكثر من 200 مليار دولار. وبدت الصادرات التركية، بعد الانكماش وتراجع الطلب بالأسواق العالمية العام الماضي، تستعيد عافيتها منذ الربع الأخير من 2020 ببلوغها 51,2 مليار دولار بزيادة 18,4% عن الربع الأخير من 2019، ليستمر تعافي التجارة الخارجية التركية حتى اليوم. ويقول الاقتصادي التركي، أوزجان أويصال، إنّه من المنطق الاقتصادي يجب الإشارة إلى الواردات التركية وعدم الاكتفاء بالصادرات، إذ لم يزل الميزان التجاري التركي خاسراً، فقد بلغت واردات العام الماضي نحو 220 مليار دولار بزيادة بنحو 4,5% عن أرقام عام 2019، معتبراً خلال تصريح لـ«العربي الجديد» أنّ فاتورة النفط والغاز هي أساس عجز الميزان التجاري ببلاده، فـ«تركيا تستورد أكثر من 90% من احتياجاتها من النفط والغاز بفاتورة لا تقل عن 40 مليار دولار سنوياً».

وفي حين يتخوّف أويصال من الموجة الثالثة للفيروس وعودة الإغلاق وتراجع الطلب العالمي، يشير إلى أنّ بلاده تتحوط من أيّ طارئ، بعدما شجعت ودعمت الصادرات، معتبراً أنّ بلوغ الشركات المصدرة خلال الربع الأول، 18,2 ألف شركة، هو خط الأمان للاقتصاد التركي الذي فتح أسواقاً جديدة، في آسيا وأفريقيا، إضافة إلى الشريك الأوروبي الأول.

وحول بنية الصادرات التركية ومدى تأثرها باستمرار الجائحة، يقول الاقتصادي التركي، إنّ صادرات بلاده لا تعتمد على مستلزمات الوباء أو سلع كمالية يمكن للمستهلك الاستغناء عنها، إذ إنّ تنوع الاقتصاد التركي وسلع التصدير، هو الضمان ومبعث الأمل بتعدي الصادرات العام الجاري قفزة عام 2019. فالصادرات الزراعية، التي لا غنى لأحد عنها، وفق أويصال، تأتي ضمن نقاط قوة الاقتصاد التركي، فقد ساهمت العام الماضي بأكثر من 20 مليار دولار من قيمة الصادرات، والآمال هذا العام على الزراعة بأكثر من ذلك. ويأتي قطاع النسيج والملبوسات بمقدمة الصادرات التركية التي تتفوق على قطاع السيارات ثم المواد الكيميائية، مشيراً إلى أنّ ألمانيا تحتل المرتبة الأولى بمستوردات المنتجات التركية، لكنّ الآمال هذا العام على منطقة الشرق الأوسط والدول الأفريقية، بعد ملامح تحسين العلاقات مع المنطقة العربية «كما برزت الأسلحة الدفاعية لتغير من بنية الصادرات التركية وقيمتها».

صادرات مارس تسجل نحو 19 مليار دولار بزيادة 42,2%

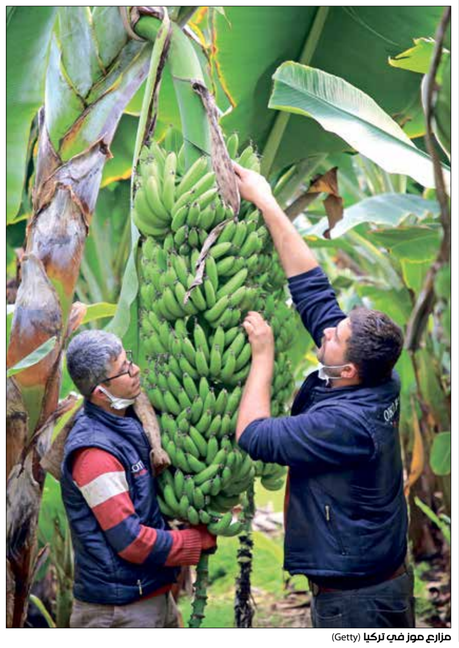

مزارع موز في تركيا (Getty)

ترامب يسدد غرامات بـ122 مليون دولار

واشنطن ـ **العربي الجديد**

أجبر الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب على سداد 122 مليون دولار، في شكل تبرعات، بعد خداع المؤيدين لدفع مبالغ متكررة لحملته لعام 2020. وتوصل تحقيق أجرته صحيفة «نيويورك تايمز» إلى أنّ حملة ترامب لجمع التبرعات استخدمت أساليب خادعة لجمع التبرعات، أدت إلى قيام الآلاف من مؤيديه، عن غير قصد، بالتسجيل لتقديم مساهمات متكررة، في حين أنهم كانوا يعتزمون فقط دفع دفعة لمرة واحدة.

وأشارت عملية «الاحتيال» بشأن جمع التبرعات آلاف الشكاوى إلى البنوك وشركات بطاقات الائتمان، وفق ما ذكرت الصحيفة الأميركية، أمس الأحد. وكان من بين الضحايا كبار السن والمحاربون القدامى، وكذلك بعض النشطاء السياسيين ذوي الخبرة. ودفعت شكاوى المانحين حملة ترامب إلى سداد 122 مليون دولار من المساهمات في نهاية المطاف. وذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» أنّ أحد الضحايا، وهو ستايسي بلات، كان يكافح السرطان ويعيش في دار رعاية في مدينة كانساس سيتي، عندما تبرع بمبلغ 500 دولار في سبتمبر/ أيلول الماضي. وتم تحصيل 500 دولار أخرى من بلّات في اليوم التالي، ثم 500 دولار كلّ أسبوع حتى أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، ولم تكتشف عائلته ما حدث إلّا بعدما تسلّمت فواتير الإيجار والخدمات. وقال شقيقه راسل، الذي ساعد ستايسي في معرفة حقيقة ما حدث، لصحيفة «ذا تايمز» البريطانية: «شعرت أنها كانت عملية احتيال». وقد توفي بلات في فبراير/ شباط الماضي.

آثارت عملية الاحتيال بشأن التبرعات آلاف الشكاوى البنكية

وقال أحد المحققين في قضية الاحتيال لصحيفة «نيويورك تايمز»: «لقد بدأ الأمر يتحول إلى جنون مطلق». وبحسب التقرير، كان على ترامب أن يسدد 122 مليون دولار من التبرعات المقدمة لخمس منظمات: دونالد جي ترامب للرئاسة، وترامب فيكتوري، ولجنة ترامب «لنجعل أميركا عظيمة مرة أخرى»، وانقذوا أميركا، واللجنة الوطنية الجمهورية. وكان السبب الآخر وراء قيام ترامب بردّ هذه المبالغ الكبيرة هو أنّ العديد من المتبرعين الأفراد تجاوزت مبالغ تبرعاتهم الحدّ الأقصى المسموح به قانوناً وهو 2800 دولار.

ووفقاً لتقرير عن صحيفة «نيويورك تايمز»، يواجه ترامب مجموعة من المتاعب المالية، من بينها الوفاء بالمواعيد النهائية لسداد أكثر من ثلاثمائة مليون دولار من القروض التي ضمنها شخصياً لمجموعته العقارية، وجزء كبير من هذا الدين مستحق لدائنين أجانب مثل «دويتشه بنك». وفي حال لم يتمكن ترامب من الدفع فإنّه سيكون في مأزق.

من جانبها، قدرت صحيفة «فايننشال تايمز» أنّ نحو 900 مليون دولار من ديون ترامب العقارية ستستحق في غضون السنوات الأربع المقبلة. ويأتي استحقاق هذه الديون في الوقت الذي دخل ترامب في نزاع مع دائرة الضرائب الأميركية بشأن حسم طالب به في نماذج ضريبة الدخل الخاصة به. وقد يكلفه صدور حكم ضده في هذا الملف الضريبي نحو مائة مليون دولار إضافية. وهناك العديد من القضايا التي واجهها الرئيس السابق دونالد ترامب خلال العامين الأولين من دخوله إلى البيت الأبيض، وتمكن من النفاذ منها.

ترامب يغادر البيت الأبيض والقضايا ما زالت تطارده (Getty)

رؤية

«لياغهوي» وخطوات الصين المقبلة

سهام معط الله

انصبَّت أنظار العالم على الاجتماع السنوي لكلّ من المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني والمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني والمعروف باسم اجتماع «الدورتين السنويتين» TWO SESSIONS أو«لياغهوي» LIANGHUI الذي انعقد خلال الفترة ما بين 4 و11 مارس/ آذار 2021.

يعتبر مراقبو الاستراتيجيات الصينية هذا الحدث المهم مرآة تعكس التحرُّكات المقبلة للحكومة الصينية على الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية كافة، وقد كشفت هذه المرآة للمستثمرين والمحلِّلين هذا العام ما لم يكن بالحسبان، ففي حين أشارت تنبؤات صندوق النقد الدولي إلى كفاح الصين المستمرّ لكسر حاجز النمو الاقتصادي بمعدّل 8 في المائة، فاجأت الصين الجميع بتحويل تركيزها واهتمامها من السعي وراء معدلات النمو المرتفعة إلى خفض الديون وإجراء إصلاحات هيكلية واسعة النطاق، فقد صرّح رئيس الوزراء الصيني، لي كه تشيانغ، في آخر يوم من أعمال هذا الاجتماع بأنّ الحكومة الصينية تهدف إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي يفوق 6ا في المائة، الأمر الذي تمّ اعتباره في غاية التحفُّظ مقارنة بأهداف النمو الجامحة التي وضعتها الصين نصب عينيها سابقاً.

لقد تضمَّن هذا الاجتماع مناقشات تستصغر نهج استهداف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وتثمِّن استراتيجية دفع النشاط الاقتصادي من خلال التركيز على مقاييس أخرى كخلق المزيد من فرص العمل، وتحجيم الديون، وتعزيز الإصلاح، وإطلاق العنان للابتكار التكنولوجي، إذ اتخذت الصين من هذا الحدث منبراً لتؤكد للعالم أجمع على اتجاهها الجديد نحو تنمية عالية الجودة تخدم أولاً، وقبل كلّ شيء، رفاهية الشعب الصيني. كما أكّد، لي كه تشيانغ، على ضرورة تخفيض عجز ميزانية الحكومة المركزية بنسبة 0,4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتحديداً من العجز البالغ 3,6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي والذي تمّ تسجيله العام الماضي إلى حوالي 3,2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقَّع تسجيله بحلول نهاية العام الجاري.

ولم يُفوِّت رئيس الوزراء الصيني الفرصة للإعلان عن تقليل الاعتماد على إصدار السندات الحكومية المحلية والتي تعتبر أهمّ وسيلة لتمويل تطوير البنية التحتية، بالإضافة إلى وقف دعم تحفيزي بقيمة تريليون يوان صيني أي ما يعادل تقريباً 140 مليار دولار من سندات الخزانة الخاصة التي تمّ إصدارها العام الماضي لمواجهة جائحة كورونا، كخطوة للتخلص التدريجي من الخطّة الاستثمارية الهائلة التي خُصِّصت لمواجهة آثار الجائحة، في الوقت الذي ضاعف فيه الرئيس الأميركي، جو بايدن، التحفيز المالي ووقَّع على مشروع قانون خطّة مساعدات اقتصادية بقيمة 1,9 تريليون دولار لمدّ يد العون للأميركيين المتضرِّرين من الجائحة.

كما كشفت الحكومة الصينية في اليوم الثاني من اجتماع الدورتين عن مسودّة الخطّة الخمسية الرابعة عشرة والتي تعتبر علامة بارزة لإستراتيجية التحوُّل الجديدة التي تعتمدها الصين في مجال التنمية الوطنية حتى عام 2025، فعلى العكس من الخطط السابقة، تجاهلت هذه المسودّة تحديد هدفٍ للنمو الاقتصادي وركَّزت بدلاً من ذلك على أزمة الديون المتضخّمة التي تعادل تقريباً 280 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي والتي ستجرّ الاقتصاد الصيني مستقبلاً نحو الأسفل إذا لم تجرِ معالجتها بشكل صحيح.

ومن أبرز الخطط الإصلاحية التي أخرجها هذا الاجتماع للعلن نجد عزم الحكومة الصينية على إدارة الحركة الداخلية للعمال المهاجرين من المناطق الريفية بحثاً عن فرص عمل متاحة في المناطق الحضرية، من خلال تثبيط الهجرة من المدن التي يقلّ عدد سكانها عن 5 ملايين نسمة، الأمر الذي سيؤدي إلى مزيد من التفاوتات الاقتصادية، إذ سيحظى المهاجرون إلى المدن الأكثر ثراءً بخدمات عامة ذات جودة أفضل، بينما سيظلّ المهاجرون العالقون في المدن الأصغر، من ناحية عدد السكان، عرضة للمعاناة من ردادة نوعية الخدمات العامة المُقدَّمة لهم هناك.

لقد أثبتت الصين مجدداً من خلال هذا الاجتماع أنّها تؤمن بعقيدة أنّ لا شيء يعلو على الاقتصاد حتى البيئة، إذ لم يتمّ تقييد مستويات إنتاج الفحم واستهلاك الطاقة، وهذا ما ينمّ بأنّ الصين تمضي قدماً في سعيها لتكون قاعدة ابتكارات العالم، لكنّها لن تتخلّى أبداً عن كونها مصنعاً للعالم بلا منازع.

وتعطُّش بكين لمزيد من رؤوس الأموال الأجنبية والمعارف والمهارات التكنولوجية كان واضحاً في اجتماع هذا العام، إذ أفاد رئيس الوزراء الصيني بأنّ إنفاق بلاده على البحث والتطوير سيفوق 7ا في المائة سنوياً خلال الفترة الممتدة ما بين 2021 و2025، علماً أنّ ذلك الإنفاق سجَّل ارتفاعاً بنسبة 10,3 في المائة ليصل إلى 2,44 تريليون يوان صيني أي ما يعادل 378 مليار دولار تقريباً في عام 2020، وذلك وفقاً لبيانات المكتب الوطني الصيني للإحصاء NATIONAL BUREAU OF STATISTICS OF CHINA، فقد صرَّحت وزارة التجارة الصينية برغبتها في جذب مراكز البحث والتطوير المُموَّلة من الخارج لتساهم أيضاً في الإنفاق على البحث والتطوير المحلي، ومن هنا يتَّضح كذلك أنّ الصين باتت أكثر انجذاباً للنموذج الذي يُمكِّنها من التطوُّر على الصعيد التكنولوجي بالاعتماد على التمويل الخارجي، لكنّ ما يعيق نقل التكنولوجيا إلى بكين هو ضعف نظام حماية الملكية الفكرية الخاص بها وقوانينها التي تترك الشركات الأجنبية عرضة للتجسُّس وسرقة أحدث تقنياتها الخاصة.

خلاصة القول إنّ الصين أصبحت أكثر إدراكاً لحقيقة أنّ الاعتماد الأساسي على الناتج المحلي الإجمالي لن يُمكِّنها من شقّ طريقها بثبات نحو التقدُّم وقيادة العالم، فذلك لن يحلّ مشاكلها المتجذرة التي تتطلَّب تطبيقاً صارماً لإصلاحات هيكلية واسعة النطاق.

ما قد يعيق الصين في تحقيق تطلُّعاتها الجديدة هو الشبح الكوروني الذي سيُخيِّم على اقتصادها لفترة أطول مقارنة بالولايات المتحدة، ويرجع ذلك إلى تخلُّف الصين بشدّة في تلقيح سكانها البالغ عددهم 1,4 مليار نسمة، ففي نهاية فبراير/ شباط 2021، تمّ تطعيم 4 في المائة فقط من الصينيين ضدّ كورونا، وهذا ما يقلّ بكثير عن نسبة 40 في المائة من المواطنين الذين تطمح الحكومة الصينية لتزويدهم بجرعة واحدة على الأقل من اللقاح بغية الوصول إلى مناعة القطيع بحلول العام المقبل.